العرب
الجمعة 2019/12/20
السنة 42 العدد 11564

جونسون يستعد لعرض خطة تنفيذ بريكست على البرلمان البريطاني

الملكة إليزابيث الثانية تؤكد أن إتمام الطلاق مع الأوروبيين أولوية حكومة جونسون

عبدت ملكة المملكة المتحدة إليزابيث الثانية، الخميس، الطريق أمام رئيس الوزراء بوريس جونسون لطرح مقاربة حكومته لتنفيذ بريكست بعد أن وضحت لنواب مجلس العموم في الجلسة الافتتاحية الخطوط العريضة للاستراتيجية التي سيتبعها جونسون لخروج المملكة من التكتل الأوروبي وأولويات المرحلة التي تليها، لكن تبقى العديد من الإشكاليات عالقة في طريق جونسون على رأسها فض الخلاف مع اسكتلندا المتشبثة بإجراء استفتاء جديد حول انفصالها عن المملكة المتحدة.

مطمئن بالغالبية التي نالها المحافظون في البرلمان

لندن – افتتحت الملكة إليزابيث الثانية ملكة المملكة المتحدة الدورة الجديدة للبرلمان البريطاني، عقب فوز رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، الذي ينتمي إلى حزب المحافظين، في الانتخابات المبكرة التي أجريت الأسبوع الماضي.

وجاءت عملية الافتتاح لتوضح معالم خطة بوريس جونسون لإخراج المملكة من التكتل الأوروبي بعد حصوله على تفويض شعبي للمضي قدما نحو تنفيذ بريكست، وبعد إلحاق هزيمة نكراء بحزب العمال المعارض.

وقالت الملكة إن أولوية الحكومة هي تنفيذ بريكست و"الاستفادة القصوى من الفرص" الناتجة عن الخروج.

وأضافت أن الحكومة تريد التفاوض بشأن اتفاقيات تجارة ليبرالية مع "الاقتصاديات الدولية الرائدة" بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وجاء خطاب الملكة قبل يوم من توجه جونسون بدوره إلى البرلمان لعرض الخطط التي يعتزم تنفيذها بشأن بريكست، منتشيا بانتصار كاسح في الانتخابات ومستغلا الانقسامات الحادة التي ضربت حزب العمال بعد الهزيمة التي تكبدها في الانتخابات.

وأضافت الملكة "لأول مرة، سوف يتم تعزيز تسوية تمويل قطاع الصحة متعددة الأعوام، التي تم الاتفاق عليها هذا العام، في القانون".

ويعزز خطاب الملكة التزاما بزيادة سنوية قدرها 33.9 مليار جنيه إسترليني ما يعادل الـ44.4 مليار دولار لقطاع الصحة حتى عام 2024، حسبما قالت الحكومة في وقت سابق.

وقالت الملكة إن جونسون يريد تطوير "نظام هجرة حديثا وعادلا ويعتمد على النقاط، يرحب بالعاملين المهرة من جميع أنحاء العالم للمساهمة في الاقتصاد".

وأصبح جونسون أمام تحديات جديدة تكمن في تحويل الوعود الانتخابية الغامضة التي روج لها إلى واقع سياسي.

وقال أستاذ السياسة الأوروبية والشؤون الخارجية في كينغز كوليدج في لندن، أناند مينون، إن جونسون يستطيع أن يحكم كما يريد بفضل الأغلبية التي فاز بها حزبه في مجلس العموم المؤلف من 650 مقعدا.

وأضاف مينون "لكننا لا نعرف ما يريده. مررنا بما يسمى انتخابات بريكست. ومع ذلك، لسنا متأكدين من نوع الخروج الذي يريد تحقيقه".

وبالرغم من فوز جونسون بغالبية المقاعد داخل مجلس العموم فإن هناك توجسا بريطانيا من توجه رئيس الوزراء إلى التعجيل بتنفيذ بريكست دون ضمان اتفاق تجارة مع الاتحاد الأوروبي، لاسيما بعد إعلان حكومة جونسون عزمها تمرير مشروع قانون على البرلمان يحول دون تمديد الفترة الانتقالية لما بعد بريكست.

> جونسون أصبح أمام تحديات جديدة تكمن في تحويل الوعود الانتخابية الغامضة التي روج لها إلى واقع سياسي

ويُلزم مشروع القانون بريطانيا بمغادرة الاتحاد الأوروبي في 31 يناير. ويؤكد الخبراء في مجال التجارة ومسؤولو الاتحاد الأوروبي صعوبة إبرام صفقة تجارة خلال 11 شهرا فقط.

وحذّرت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، من الجدول الزمني الذي يشكّل تحديا كبيرا. وتابعت "في حال لم نتوصل إلى اتفاق بنهاية 2020، فسنواجه خطر مرة أخرى. وسيضر ذلك بمصالحنا لكنه سيؤثر على بريطانيا أكثر".

ومن المتوقع أن يؤكد جونسون خلال كلمة له أمام النواب أن بريطانيا ستفاوض للتوصل إلى اتفاق تجاري جديد وتأسيس علاقات أخرى مع الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية العام.

ولا يعد الاتفاق الذي يطمح له البريطانيون الهاجس الوحيد الذي يؤرقهم، حيث عادت معضلة انفصال اسكتلندا إلى الواجهة بعد تأكيد رئيسة وزرائها، الخميس، أنها مصممة على المضي قدما في إجراء استفتاء جديد.

وجاء الرد البريطاني ليعرب عن رفض لندن مطالب اسكتلندا بإجراء استفتاء جديد على الاستقلال بعد تنفيذ بريكست، قائلة إن ذلك سيكون "إجراء مدمرا" وسيقوض نتائج التصويت السابق الذي أجري قبل خمس سنوات.

تضامن أوروبي مع قبرص واليونان لمواجهة مشاريع تركيا

قبرص – لا تزال التصريحات التركية الرسمية بشأن سواحل قبرص وعزم أنقرة حيازة حق الترخيص للشركات للقيام بمهام استكشافية وتنقيب في شرق المتوسط تثير جدلا واسعا طغى عليه التنديد بالممارسات التركية باعتبارها قد تزيد من توتر الأوضاع في المتوسط.

وأكدت وزيرة الدفاع الألمانية أنيجرت كرامب كارنباور التي تجري زيارة إلى قبرص التضامن الأوروبي مع اليونان وقبرص في النزاع القائم حول المطالبات الإقليمية لتركيا في شرقي البحر المتوسط.

وقالت كرامب كارنباور، الخميس، وهي على متن الفرقاطة الألمانية "لودفيجسهافن أم راين" قبالة ساحل قبرص، إن الإطار المحدد سلفا من جانب المجلس الأوروبي بشأن العلاقات الخارجية يجب "أن يتم ملؤه بدقة".

وأضافت كرامب كارنباور "هذه المنطقة غنية بالطبع بالثروة المعدنية التي نحتاجها للإمداد بالطاقة، ومن هذه الناحية هناك كثيرون للغاية لديهم مصالح اقتصادية هائلة هنا".

واستدركت الوزيرة الألمانية قائلة "ولكننا أوضحنا تماما في إطار تضامن المجلس الأوروبي أيضا أننا متضامنون مع اليونان ومع قبرص"، مشددة على ضرورة حل النزاع بناء على أساس القانون الدولي وقانون البحار، وأكدت أيضا أن تركيا مطالبة بقبول هذا الرأي القانوني.

وجاء حديث الوزيرة الألمانية بعد أن أطلقت تركيا سلسلة من التصريحات تفيد بأنها لن تسمح لدول أخرى بالقيام بمهام استكشافية أو تنقيب عن الغاز في مناطق تقول أنقرة إنها تابعة لها في شرق المتوسط.

وجاءت التصريحات على لسان وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو في مقابلة مع شبكة خبر التلفزيونية "لا أحد يمكنه القيام بهذه الأنواع من الأنشطة في جرفنا القاري من دون إذننا". وردا على سؤال بشأن رد تركيا في حال جرت أعمال تنقيب قال "سنوقفهم طبعا".

ويتصاعد التوتر بشأن الحدود البحرية في المنطقة منذ اكتشاف كميات كبيرة من الغاز.

وتفاقمت الخلافات أكثر بعد إبرام اتفاق بحري، الشهر الماضي، بين تركيا وليبيا أغضب دولا محاذية أخرى، تطالب بحقوق في مناطق واسعة من شرق المتوسط كاليونان وشركائها الإقليميين.

وأطلقت الوزيرة الألمانية تصريحاتها التي تشير إلى إمكانية حدوث تحرك فعلي في وجه تركيا خلال الفترة القادمة خلال زيارة لها منذ الأربعاء لجنود الجيش الألماني الذين يتم الاستعانة بهم في بعثة اليونيفيل، وهي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تدعم الحكومة اللبنانية في تأمين الحدود البحرية وحظر تهريب الأسلحة عبر البحر.

> حديث برلين جاء بعد إطلاق أنقرة سلسلة تصريحات تفيد بأنها ستمنع دولا من القيام بمهام استكشافية أو تنقيب عن الغاز

ويشارك جنود البحرية الألمانية منذ عدة أعوام في تدريب البحرية اللبنانية.

وتواجه تركيا منذ فترة أزمات متعددة الأوجه مع حلفائها في مقدمتهم الولايات المتحدة، حيث يرى هؤلاء أن غطرسة النظام التركي بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان وتحركاته الأحادية في سوريا وفي شرق المتوسط تقودان نحو تقويض المساعي والجهود الرامية إلى خفض التوتر في الشرق الأوسط.

وتزداد المخاوف الأوروبية والدولية من تدخل فعلي لأنقرة في الصراع الليبي، حيث تتوعد تركيا بإرسال قوات إلى ليبيا لدعم حكومة الوفاق الليبية بهدف التصدي للجيش الوطني الذي يقترب من حسم معركة طرابلس.

وكان الرئيس التركي قد أشار في وقت سابق إلى أن أنقرة مستعدة لتقديم المساعدة للحكومة المعترف بها من قبل الأمم المتحدة في حال طلبها المساعدة لعرقلة تقدم الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر نحو قلب طرابلس.

وتضع هذه التدخلات، التي يصفها منتقدون بالعبثية من جانب أنقرة، تركيا أمام مأزق دبلوماسية مع العديد من القوى على غرار روسيا والولايات المتحدة، التي باتت تشعر بتزايد نفوذ تركيا ما يمثل تهديدا صريحا لنفوذها.

أزمة تمويل الأمم المتحدة تبلغ ذروتها وسط تجاهل أعضائها

جنيف – خلال محادثات تتناول نزع السلاح في مقر الأمم المتحدة بجنيف، الشهر الماضي، دقت أجراس الإنذار في القاعة معلنة أن المندوبين تجاوزوا قواعد خفض المصروفات الجديدة التي تقيد طول الاجتماعات.

ووفقا لوصف أحد الحاضرين انطفأت الشاشات وتوقفت مكبرات الصوت عن العمل لتجبر السفراء على إلقاء كلماتهم بصوت مرتفع، وساد الاجتماعات "هرج ومرج وحالة من التشويش والضوضاء" وخشي البعض أن يكون الدور على الأضواء.

وقال رئيس الجلسة الباكستاني خليل هاشمي "شعرت فعلا بالقلق على الإضاءة". وتمكن هاشمي في نهاية الأمر من الحصول على موافقة محدودة من الحاضرين بعد أن جمعهم حوله.

وتعد هذه التدابير التي نُفذت في مناسبتين على الأقل نتيجة للإجراءات الاستثنائية لخفض التكاليف بمراكز الأمم المتحدة مثل جنيف ونيويورك.

ودخلت التخفيضات الآن شهرها الثالث لحل وضع وصفه أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة بأنه "مزعج للغاية".

ويبلغ العجز 768 مليون دولار في موازنة الأمم المتحدة العامة البالغة 2.85 مليار دولار لأن 51 دولة لم تسدد التزاماتها، من بينها اثنتان من كبار الممولين هما الولايات المتحدة والبرازيل.

وتقول الدولتان إنهما تعتزمان سداد معظم التزاماتهما، لكن حتى في حالة السداد سيظل تأثير المتأخرات من أعوام سابقة قائما على الموازنات المقبلة.

ويقول دبلوماسيون ومحللون إن أزمة السيولة تشير إلى ضعف التزام بعض الدول بدبلوماسية التعددية مثلما حدث في تعليق أعلى محكمة استئناف بمنظمة التجارة العالمية في جنيف، وتوصل محادثات المناخ التي نظمتها الأمم المتحدة في مدريد، الأسبوع الماضي، إلى اتفاق محدود.

وقد أطلقت فرنسا وألمانيا "التحالف من أجل التعددية" لدعم الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات.

وقال ريتشارد جوان الخبير في شؤون الأمم المتحدة بمجموعة الأزمات الدولية إن نقص السيولة يمثل عرضا من أعراض أزمة أكبر في "الثقة السياسية" بالمنظمة. وأضاف "أغلب أعضاء الأمم المتحدة لا يكترثون للمشاكل المالية التي تواجهها المنظمة".

ويقول بعض المنتقدين إن الأمم المتحدة يمكنها إنفاق مبالغ أقل على مرتبات كبار مسؤوليها والمعفية في الكثير من الأحيان من الضرائب.

وقال مارك ليمون الدبلوماسي السابق والمدير التنفيذي لمجموعة الحقوق العالمية "ثمة هدر هائل في الأمم المتحدة، بدلا من التركيز على تفويض الأمم المتحدة. والأمم المتحدة تنفق الكثير من المال على مرتبات مرتفعة في حالات عديدة".

وقال مسؤولون بالأمم المتحدة إنهم لا يريدون في الوقت الحالي تقليص مرتبات العاملين الدائمين ويركزون على خفض التكاليف في مجالات أخرى.

وبني قصر الأمم المتحدة الضخم قبل قرابة 100 عام في جنيف ليكون مقرا لمنظمة عصبة الأمم التي سبقت إنشاء الأمم المتحدة، وتُعقد فيه الآلاف من الاجتماعات كل عام لبحث كل شيء من حقوق اللاجئين إلى السلام في سوريا، وقد بدأت أعراض القدم تظهر عليه.

وقد كثرت فيه أكشاك الهاتف واصفرت زخارف واجهته. كما أن عملا فنيا تبرعت به مؤسسة وودرو ويلسون يحتاج إلى معالجة ما أصابه من تآكل.

وقدمت سويسرا قرضا قيمته 800 مليون دولار لتنفيذ هذه الأشغال.

وتوضح إشعارات معلقة في الممرات أن أزمة السيولة تسببت في إغلاق مصاعد وسلالم كهربائية. وتم تقليل الإضاءة في الممرات وأحضر بعض الدبلوماسيين دفايات كهربائية بعد تقليص أعدادها رغم الشتاء.

ومع ذلك يقام معرض في المكتبة للاحتفال بمرور 100 عام على التعددية الدولية عندما انطلقت عروض في جنيف احتفاء "بمدينة السلام" الجديدة.

ويتكهن البعض بأن إجراءات تقليل النفقات التي يعتقد أنها تمثل مبلغا بسيطا من تكاليف تشغيل المبنى البالغة 14 مليون دولار سنويا، تهدف إلى إزعاج الدبلوماسيين حتى يطالبوا حكوماتهم بالسداد.

وينفي المسؤولون في الأمم المتحدة ذلك ويقولون إن الإجراءات ضرورية.

ويشكك بعض المنتقدين في جدوى متابعة اجتماعات في الأمم المتحدة مثل محادثات الأسلحة النووية التي وصلت إلى طريق مسدود، ويشيرون إلى أن الدول المنتجة للسلاح تعمل على تخفيف أي اتفاقات يتم التوصل إليها.

الأزمة عطلت السلالم الكهربائية للأمم المتحدة وقد تغلق أبوابا أخرى

لا هدنة في الأفق بعد تصاعد التوتر بين النقابات والسلطات الفرنسية

باريس – دخلت التعبئة في فرنسا ضد تعديل نظام التقاعد المثير للجدل أسبوعها الثالث، الخميس، وسط أجواء مشحونة لا تنبئ بحدوث تغيير ما ينهي موجة الاضطرابات.

وبعد استقبال النقابات وجمعيات أصحاب العمل واحدة تلو الأخرى، الأربعاء، التقى رئيس الوزراء الفرنسي إدوار فيليب بها مجتمعة الخميس.

ويسبب التحرك توترا كبيرا واختناقات مرورية هائلة. ويعبر الكثير من مستخدمي وسائل النقل العام عن شعورهم بالإرهاق من الوضع، ويشعرون بالقلق أيضا بشأن ما إذا كانوا سيتمكنون من السفر بالقطار للانضمام إلى عائلاتهم للاحتفال بعيد الميلاد.

ولكن الوضع ظل متعثرا بعد اللقاءات بين النقابات وإدوار فيليب. إذ عنونت صحيفة لو فيغارو، الخميس، "استمرار حوار الطرشان بين فيليب والنقابات".

وقال لوران بيرجيه، زعيم الكونفدرالية الديمقراطية للعمل، وهي أكبر نقابة في البلاد، إننا "بعيدون جدا عن اتفاق" يسمح بإنهاء الإضراب في وسائل النقل، قبل أيام من عيد الميلاد.

ومن جانبه وافق اتحاد النقابات الداعية إلى التخلي عن مشروع إصلاح نظام التقاعد، على المضي قدما بتحركات النقابات الخمس المنضوية تحته حتى نهاية ديسمبر.

ويعد نظام التقاعد موضوعا حساسا للغاية في فرنسا، حيث يتمسك الفرنسيون بنظام يُعرف عنه أنه أحد الأنظمة التي توفر أكبر الحماية للعاملين في العالم.

ويهدف نظام النقاط الذي تريد الحكومة تطبيقه إلى دمج خطط التقاعد الحالية البالغ عددها 42 خطة، بما في ذلك الأنظمة الخاصة التي تسمح لسائقي القطارات بالتقاعد في وقت مبكر.

وكانت إضافة "سن التوازن" التي حددتها السلطات بـ64 سنة في 2027 إلى النظام هي التي دفعت إلى الشارع النقابات الإصلاحية.

ويعتمد منتقدو المشروع على ضعف شعبية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للخروج منتصرين من الصراع، وعلى سياق اجتماعي متوتر منذ بدء تحرك "السترات الصفراء" قبل أكثر من عام، ولكن أيضا على الاستياء الذي تفاقم في المستشفيات وبين الطلاب والشرطيين والمزارعين.

ووعد الرئيس ماكرون في حملته الانتخابية بتعديل نظام التقاعد وجعل "تحول" البلاد أساسا لولايته التي تستمر خمس سنوات، وهو ما جعله اليوم يلعب دورا كبيرا في هذا الصراع.

وفي اليوم الخامس عشر من الإضراب المفتوح، وعلى الرغم من حدوث تحسن طفيف مرتقب، تستمر معاناة مستخدمي وسائل النقل الباريسية وقطارات شركة السكك الحديد الوطنية التي ستعلن، الخميس، أي قطارات ستعمل بين 23 و26 ديسمبر.